

دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في اكتشاف الاحتيال المالي - دراسة تطبيقية -

Cash Flow Ratios and its role to Fraud Detection - An Application Study

د. محمد سيف قحطان

أستاذ المحاسبة المساعد

جامعة تعز - الجمهورية اليمنية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم الأداء التشغيلي للمنشأة، واختبار قدرتها في مجال رفع إمكانية اكتشاف عمليات الاحتيال المالي عند مراجعة القوائم المالية. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بدراسة تطبيقية على إحدى الشركات التي أعلنت في وقت لاحق بأن أرباحها المعلن عنها في سنوات سابقة كانت مبالغ فيها، وقامت بتخفيضها لتصحيح ذلك الخطأ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها، قدرة النسب المالية المعتمدة على صافي التدفق النقدي التشغيلي في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي التي تضمنه القوائم المالية، كما أكدت الدراسة على فاعلية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في مجال تقييم أداء المنشأة التشغيلي مقارنة بالنسب التقليدية.

الكلمات المفتاحية: الاحتيال المالي، نسب التدفقات النقدية، الأداء التشغيلي، نسب التدفق النقدي التشغيلي.

Abstract:

This study aims at contributing to a better understanding of the Importance Cash Flow Ratios for evaluation of operating corporate performance and financial Fraud detection at financial statements at auditing. The methodology used in this study is: at first, a review on basic concepts of cash flow ratios and operating cash flow ratios will be done, after that financial statements contain manipulate reported income was collected through the site firm, then analysis it by the operating Cash Flow Ratios.

The results show that operating cash flow ratio can detect manipulate reported income, The study also found that the cash flow ratio is Important for corporate operating performance evaluation.

Key Words : Fraud, Cash Flow Ratios, operating performance. operating Cash Flow Ratios.

مقدمة

يعد موضوع ارتكاب الأخطاء المتعمدة (الاحتيال المالي) وغير المتعمدة محور اهتمام الكثيرين في حقل الأعمال والمراجعة, وقد تزايد هذا الاهتمام عقب الانهيارات التي شهدتها الحقب الأخيرة لعدد من كبريات الشركات في العالم, وما ترتب عليها من تزايد ضغوط المجتمع المالي على مهنة المراجعة للكشف عن الاحتيال المالي والأخطاء في التقارير المالية التي يراجعونها, ولمقابلة ذلك ولكي تحافظ مهنة المراجعة على دورها الاجتماعي ينبغي أن تسعى جاهدة للبحث عن أية وسائل أو أساليب تكون قادرة على كشف الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية التي يتم مراجعتها.

طبيعة المشكلة

شهدت السنوات الأخيرة تطورات هائلة في بيئة الأعمال وظهور الكثير من المعاملات المالية والتجارية المعقدة, مما ترتب عليه إصدار العديد من المعايير المحاسبية لمواكبة تلك التطورات, وقد إتاحت هذه المعايير مجموعة من الطرق أو الأساليب التي يمكن استخدامها لمعالجة بعض القيم المحاسبية الواردة بالقوائم المالية المنشورة, وهو ما أعطى الفرصة للإدارة لاختيار أسس القياس ووسائل الإفصاح لعرض هذه القوائم المالية بالصورة التي تتوافق ورغبتها وليس بالصورة التي يجب أن تكون عليها, وهو ما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية واتخاذهم قرارات غير سليمة.

وتعد الإجراءات التحليلية أحد أهم الفحوصات الجوهرية التي يقوم بها المراجع للحصول على ادلة الاثبات التي تمكنه من ابداء رأيه, وخاصة عند قيامه باعداد برنامج المراجعة, إذ يركز على البنود التي يتوقع أن تكون بها أخطاءً جوهرية¹. وتعد النسب المالية من أكثر أساليب الإجراءات التحليلية استخداماً لسهولة استخدامها, ولكن ينبغي ينبغي تطوير النسب المالية التقليدية, لرفع قدرتها في اكتشاف الاحتيال المالي, وفي تقييم الأداء التشغيلي بشكل موضوعي.

ومن هنا يرى البعض أن نسب التدفقات النقدية من المؤشرات الهامة التي تكشف عن العديد من الجوانب التي قد لا توضحها النسب المالية المعتمدة على كل من قائمتي الدخل والمركز المالي, كما يتوقعون أن يؤدي استخدام المؤشرات المالية المعتمدة على صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى اكتشاف الاحتيال المالي الذي قد تقوم به الإدارة لتعظيم صافي دخل المنشأة, من منطلق أن هذا الاحتيال المالي لا ينتج عنه تدفقات نقدية تشغيلية.

وتحاول هذه الدراسة تقييم هذه الرؤية واختبار قدرة المؤشرات المالية المعتمدة على صافي التدفق النقدي التشغيلي على اكتشاف الاحتيال المالي في القوائم المالية, ومع تسليط الضوء على أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم الجوانب المختلفة للمنشأة, ومدى قدرة المراجع من خلال استخدام مؤشرات صافي التدفق النقدي التشغيلي على اكتشاف الاحتيال المالي الذي قد تقوم به إدارة المنشأة, وذلك بهدف التوصل لتوصيات تساهم في تحسين جودة عملية المراجعة واكتشاف الاحتيال المالي, ومن هنا سعت الدراسة الى الإجابة على التساؤل الآتي:

- ما أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم الجوانب المختلفة للمنشأة؟
- هل يؤدي استخدام صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى رفع قدرة المراجع في مجال اكتشاف عمليات الاحتيال المالي الذي قد تقوم به إدارة المنشأة؟

الدراسات السابقة

لقد حظي موضوع الاحتيال المالي ووسائل اكتشافه باهتمام بالغ من قبل باحثي المراجعة، ولقد تعددت الدراسات البحثية التي تناولت جوانبه، فيما يلي عرض موجز لبعض الدراسات والأبحاث التي أمكن الحصول عليها، مما له علاقة مباشرة بموضوع الدراسة وذلك حسب التسلسل التاريخي لها.

1. دراسة (Bell and Corcello 2000)⁽²⁾

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج يساعد في التنبؤ باحتمال وجود تضليل في القوائم المالية، حيث تم تطوير هذا النموذج بالاعتماد على عدد من القوائم المالية أخذت من ملفات شركة KBMG لتدقيق الحسابات، وتتألف هذه القوائم من قوائم مالية مضللة لعدد (77) شركة وقوائم مالية عادلة لعدد (305) شركة. وبعد تطوير النموذج تم اختباره ووجد أنه استطاع أن يصنف بشكل صحيح القوائم المالية المضللة بنسبة 80%، بينما أخطأ في تصنيف القوائم المالية العادلة بنسبة 11%.

2. دراسة لطفي 2000⁽³⁾

هدفت الدراسة إلى تأثير استخدام وسائل دعم القرار على أحكام المراجعين عند تقييمهم لمخاطر غش الإدارة وتبني إستراتيجيات المراجعة الملائمة، وقد خلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن استخدام النظام الخبير كوسيلة لاتخاذ القرار عند تقييم مخاطر غش الإدارة من أفضل الأساليب نظراً للارتباط والتداخل بين المراجعين والنظام المستخدم.

3. دراسة (Sadra and others 2001)⁽⁴⁾

هدفت الدراسة إلى بيان الوسائل التي تستخدم في تقرير مخاطر غش الإدارة وذلك في الممارسة العملية لمكاتب المراجعة الكبرى في ظل المعيار (82) من خلال القيام بدراسة ميدانية، وقد خلصت إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن هناك عدة طرق لتقدير مخاطر غش الإدارة أهمها النظم الخبيرة وقوائم الأسئلة الاختبارية والنماذج الإحصائية.

4. دراسة (Gain and wetxel 2001)⁽⁵⁾

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى كفاءة أدوات التحليل المالي في اكتشاف الاحتيال المالي في القوائم المالية لعدد من الشركات المساهمة الأمريكية من خلال القيام بدراسة تحليلية لمجموعة من النسب المالية الخاصة بقوائم مالية مضللة لعدد تسع وسبعين شركة مساهمة عامة ومقارنتها بنفس النسب المالية الخاصة بقوائم مالية عادلة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج منها عدم كفاءة أدوات التحليل المالي لاكتشاف مصدر تضليل في القوائم المالية. ويرى الباحث ان هذه الدراسة قامت على مجموعة من المحددات أهمها أنها اعتمدت على نسب مالية تقليدية.

5. دراسة مصطفى 2002⁽⁶⁾

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الإجراءات التحليلية كأداة لاكتشاف غش الإدارة من خلال اقتراح مدخل لمساعدة المراجعين في هذا الصدد، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها ملاءمة استخدام الإجراءات التحليلية الكمية والوصفية في مجال اكتشاف غش واحتيال الإدارة.

6. دراسة دحدوح 2006⁽⁷⁾

قام الباحث بدراسة ميدانية هدفت إلى تحليل مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف الاحتيال المالي في التقارير المالية في ضوء الإصدارات المهنية ذات الصلة، وحصص العوامل المؤثرة في اكتشاف الاحتيال المالي وترتيبها بحسب أهميتها كخطوة نحو تقديم توصيات تساهم في تحسين قدرة مراجعي الحسابات على اكتشاف الاحتيال المالي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تأثير عملية اكتشاف الاحتيال المالي بالعديد من العوامل المرتبطة بالمراجع وبالمنشأة وإدارتها، وكذلك بالإصدارات المهنية.

7. دراسة الصوري 2013⁽⁸⁾

قام الباحث بدراسة ميدانية هدفت إلى التعرف على مدى ادراك مدققي الحسابات لأساليب الاحتيال المالي في القوائم المالية، والدور الذي يقمن به اكتشاف الاحتيال المالي، وقد توصلت الدراسة إلى ادراك مدققي الحسابات لأساليب الاحتيال المالي، العمل على اكتشافها من خلال التزامهم بمعايير التدقيق التخطيطي لاكتشافها.

8. دراسة ناصر وأحمد 2017⁽⁹⁾

قاما الباحثان بدراسة تطبيقية هدفت إلى اكتشاف فائدة استخدام خوارزميات شجرة القرار، مصنف بيزن، والشبكات العصبية، والانحدار اللوجستي في التعرف على البيانات المالية الاحتمالية، والمقارنة بين نتائج أداء هذه النماذج الاربعة، وذلك من خلال دراسة تطبيقية في العراق على القوائم المالية لعينة تتكون من 74 شركة مالية وصناعية في الفترة الواقعة ما بين 2009-2014. وقد توصلت نتائج الدراسة الى ان تطبيق هذه التقنيات ساعدت في الكشف عن الاحتيال المالي، كما أكدت الدراسة أن الشبكات العصبية الاصطناعية حققت أفضل دقة لتصنيف البيانات بما يتفق مع نتائج البحوث السابقة التي تشير إلى أن البيانات المنشورة على موقع البورصة تحتوي على مؤشرات احتيال.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من:

- حاجة مهنة المراجعة لزيادة قدرتها في مجال اكتشاف الاحتيال المالي في البيانات المالية محل المراجعة، وحاجتها إلى طرق حديثه لتقييم مخاطر وجود الاحتيال المالي في القوائم المالية محل المراجعة.
- محاولاتها زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة من خلال التركيز على الأساليب الملائمة لاكتشاف عمليات الاحتيال المالي.

الأمر الذي يساهم في ترشيد عملية المراجعة ورفع كفاءتها من خلال عدم التوسع في إجراءات المراجعة غير الضرورية و/ أو عدم التعرض لمخاطر أعلى من المستوى المقدر.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق هدف عام يتمثل في التعرف على:

1. النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية والمستخدمه لتقييم الأداء التشغيلي للمنشأة.
2. أهمية النسب المالية المعتمدة على صافي التدفق النقدي التشغيلي في مجال زيادة إمكانية اكتشاف عمليات الاحتيال المالي عند مراجعة القوائم المالية.

فرضيات الدراسة

اتساقاً مع مشكلة وأهداف الدراسة يمكن صياغة فرضية الدراسة في صيغة العدم كما يلي:
لا تؤدي المؤشرات المالية المعتمدة على صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى رفع إمكانية اكتشاف الاحتيال المالي عند مراجعة القوائم المالية.

منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها اعتمدت الدراسة على الدراسة النظرية من خلال تحليل الدراسات السابقة والمصادر العربية وغير العربية من كتب ودوريات وبحوث وغيرها من الوثائق المتعلقة بموضوع الدراسة، كما تم اجراء دراسة تطبيقية بغرض اختبار قدرة المؤشرات المالية المعتمدة على صافي التدفق النقدي التشغيلي على اكتشاف الاحتيال المالي في القوائم المالية، وصولاً إلى التوصيات المناسبة.

حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على تسليط الضوء على استخدام النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم وضع المنشأة، ودورها في اكتشاف الاحتيال المالي عند مراجعة القوائم المالية.

المبحث الأول- مؤشرات قائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم وضع المنشأة

معلوم في حقل التحليل المالي وجود كثير من المحددات التي تقلل من فعالية استخدام النسب المالية التقليدية المشتقة من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، في مجال تقييم أداء المنشأة، فضلاً عن دورها في اكتشاف الغش والاحتيال المالي في البيانات المالية، ومن أهم تلك المحددات على سبيل المثال ما يلي⁽¹⁰⁾:

1. النسب التقليدية المتعلقة بالسيولة وبالقدرة على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل لا تعكس القدرة الحقيقية للمنشأة لكونها مقاييس استاتيكية تجسد قيم وأرصدة الميزانية في لحظة زمنية محددة.
2. إمكانية قيام الإدارة بإخفاء بعض الالتزامات من صلب قائمة المركز المالي (وجود بعض البنود خارج الميزانية) لتحسين مركزها المالي.
3. من السهل على الإدارة دفع النسب المالية المتعلقة بالربحية في الاتجاه التي تريده، خاصة قبل حلول تاريخ إعداد الميزانية من خلال قيامها التلاعب بأرصدة بعض البنود ذات العلاقة، وهو ما أصبح يعرف بتحميل المعلومات المحاسبية window dressing.

ولهذا فإن احتمال أن تكون المؤشرات والنسب المالية الناتجة عن قائمة الدخل وقائمة المركز المالي مضللة إذا تم التلاعب في رقم صافي الدخل المعلن عنه، هو احتمال قائم وخطر متوقع. خاصة بعد ثبوت حالات مارست هذا السلوك غير السوي لإظهار بياناتها المالية التي افصححت عنها بغير صورتها الحقيقية، خدمة لفئة معينة على حساب باقي الفئات المعنية بالشركة. لقد تم استغلال الثغرات وتعدد بدائل المحاسبة التي أتاحتها معايير المحاسبة للوصول لتلك الغاية، ويعد انهيار شركة أنرون وفشل كثير من الشركات الأخرى في جميع أنحاء أوروبا دليلاً على هذه الممارسات غير السوية⁽¹¹⁾.

وعليه يمكن استخدام نسب التدفقات النقدية، كمحاولة للتغلب على القدرة المحدودة للنسب التقليدية، نظراً لما تتمتع به هذه النسب من فعالية عالية في تقييم الجوانب المختلفة للمنشأة، وفي اكتشاف الاحتيال المالي أيضاً.

ويمكن بيان مؤشرات التدفقات النقدية المستخدمة في تقييم الوضع المالي للمنشأة كما يلي:

1) مؤشرات قياس السيولة⁽¹²⁾

يمكن قياس سيولة المنشأة عن طريق احتساب نسبة التدفق النقدي إلى الالتزامات المتداولة، كالتالي:

أ) نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة⁽¹³⁾: تحدد بالعلاقة التالية: صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (÷) متوسط الالتزامات المتداولة. وتبين هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المتداولة من خلال تدفقاتها النقدية من أنشطتها التشغيلية. وكلما ارتفعت هذه النسبة انخفض مستوى المخاطر المتعلقة بالسيولة، بحيث تكون المنشأة قادرة على الوفاء بجميع أو بجزء من التزاماتها المتداولة من خلال النقدية المولدة داخلياً. وهذه النسبة تقابل نسبة التداول ضمن نسب السيولة التقليدية، لكنها تتفوق عليها في تحليل سيولة المنشأة⁽¹⁴⁾.

ب) نسبة التدفق النقدي التشغيلي بعد التوزيعات إلى الالتزامات المتداولة: تحدد بالعلاقة التالية: صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (-) التوزيعات النقدية (÷) الالتزامات المتداولة. إن الانخفاض في هذه النسبة إلى أقل من (1) يشير إلى عدم كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لتسديد الالتزامات المتداولة وبالتالي احتمال سعى المنشأة إلى تسهيل بعض الأصول أو الاقتراض لسداد الالتزامات المستحقة.

2) مؤشرات قياس المديونية (هيكل رأس المال)

تقيس هذه المؤشرات درجة اعتماد المنشأة على الديون، وقدرتها على الوفاء بكافة التزاماتها تجاه الغير، وذلك من خلال النسب الآتية⁽¹⁵⁾:

أ) التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات: تحدد بقسمة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي الالتزامات. ويعطى ارتفاع هذه النسبة دلالة إيجابية حول قدرة المنشأة على الالتزام بالدفع النقدي دون صعوبات.

ب) عدد سنوات سداد الديون طويلة الأجل: بقسمة إجمالي الديون طويلة الأجل على صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، نحصل على عدد السنوات التي تستغرقها المنشأة لتسديد ديونها طويلة الأجل من تدفقاتها التشغيلية. ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى ضخامة الديون مقارنة بالتدفقات النقدية التشغيلية، مما يشير إلى حاجة المنشأة إلى وقت أطول لتسديد ديونها، وتدير موارد نقدية من أنشطة أخرى غير تشغيلية للوفاء بتلك الديون، أما انخفاض النسبة فيدل على قدرة المنشأة الذاتية في توليد تدفقات نقدية موجبة يمكن توظيفها بالكامل في سداد الالتزامات طويلة الأجل.

ج) عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لفوائد الديون: تحدد بقسمة إجمالي كلاً من صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ومصروف الفوائد ومصروف الضرائب على مصروف الفوائد. ويشير ارتفاع النسبة إلى انخفاض مخاطر التمويل وزيادة الطاقة الافتراضية للمنشأة وإمكانية حصولها على قروض جديدة ان رغبت في ذلك.

3) مؤشر تغطية النفقات الرأسمالية

يتم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل على النفقات الرأسمالية. ويكون تجاوز النسبة للواحد الصحيح أمراً مرغوباً لأنه يعنى قدرة المنشأة على خلق تدفقات نقدية من عملياتها التشغيلية تكفى لتمويل شراء أصولها، بينما يبقى فائض نقدي متاح لتغطية وسداد التزاماتها⁽¹⁶⁾.

4) مؤشرات قياس الربحية

تستخدم هذه المؤشرات أيضاً لقياس كفاءة توليد النقدية، وهي⁽¹⁷⁾:

أ) **عائد التدفق النقدي**: يوضح هذا المؤشر مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، ويتم حساب المؤشر من خلال قسمة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل على صافي الدخل.

ب) **التدفق النقدي إلى المبيعات**: تبين هذه النسبة التدفقات النقدية الداخلة من المبيعات، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المنشأة في تحصيل النقدية من مبيعاتها والعكس. ويتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل على إيراد المبيعات.

ج) **التدفقات النقدية إلى الأصول**: نحصل على هذه النسبة بقسمة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل على إجمالي الأصول. وتوضح القيمة المتحصل عليها مدى قدرة أصول المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وكلما ارتفعت قيمتها دل ذلك على كفاءة المنشأة في استخدام وإدارة أصولها، وحافزاً للمزيد من الاستثمار في المستقبل⁽¹⁸⁾.

يلاحظ أن جميع هذه المؤشرات تقابل نسباً مماثلة ضمن النسب التقليدية، لكنها تتفوق عليها في تقييم أداء المنشأة، نظراً لاعتمادها على صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، ذلك لأن النقد حقيقي وملمس، على عكس البنود الأخرى في قائمتي الدخل والمركز المالي، التي يخضع تقييم كثير منها للتقدير البشري.

كما يلاحظ أيضاً اعتماد هذه المؤشرات على التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية دون الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية، باعتبار التدفق النقدي التشغيلي المورد الذي يمد الإدارة بما تحتاجه من أموال لمقابلة احتياجاتها المختلفة كإعادة الاستثمار وتسديد الدين أو إعادة شراء الأسهم وتوزيعات الأرباح للمساهمين وغيرها، وبالتالي فهو مصدر متجدد للسيولة ويحتوي على عمليات متكررة بعكس النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والتي قد تنتج من عمليات قد لا تتكرر كثيراً⁽¹⁹⁾.

ومما لا شك فيه أن اعتماد المراجع على هذه المؤشرات المستمدة من قائمة التدفقات النقدية عند قيامه بالإجراءات التحليلية في جميع مراحل عملية المراجعة حسب متطلبات معيار المراجعة الدولي رقم (240)⁽²⁰⁾ يساعد في التوصل النتائج المرجوة بشكل أكبر مما لو اعتمد على النسب التقليدية المستمدة من قائمتي الدخل والمركز المالي.

المبحث الثاني - مؤشرات قائمة التدفقات النقدية ودورها في اكتشاف الاحتيال المالي

أشار المعيار الدولي للتدقيق رقم 240 الى أن الاحتيال فعل مقصود يتم ارتكابه من قبل شخص أو أكثر من افراد الإدارة أو من المكلفين بالرقابة أو من الموظفين أو من أطراف خارجية، وينطوي هذا الفعل على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة غير عادلة أو غير قانونية، وينتج عنه تحريف في القوائم المالية⁽²¹⁾.

من أكثر صور الممارسات الاحتيالية التي قد ترتكبها ادارة المنشأة، قيامها بالتلاعب بصافي الدخل، بتضخيمه أحياناً، ومن الطبيعي أن لا يتولد عن ذلك تدفقاً نقدياً تشغيلياً، أو العكس أحياناً أخرى⁽²²⁾، مما يؤدي الى الاخلال بالعلاقة القائمة التي من المفترض استمرارها بين كلاً من صافي الدخل والتدفق النقدي التشغيلي، وهي العلاقة التي تقوم عليها فكرة هذه الدراسة كما سيتضح لاحقاً.

تجدر الإشارة الى أن الممارسات الاحتيالية للمحاسبة تتم من خلال استغلال الادارة للتغرات أو المعالجات المحاسبية، وخاصة ما يتعلق منها بـ:

1. حرية الاختيار للسياسات المحاسبية.
2. التلاعب في التقديرات المحاسبية.
3. العمليات المصطنعة أو الوهمية.
4. توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية.

وفي الغالب تؤدي كافة الخدع والممارسات الاحتيالية للمحاسبة الى احدى النتائج التالية:

1. تضخيم دخل الفترة الحالية عن طريق تضخيم إيرادات ومكاسب الفترة الحالية أو تخفيض مصروفات الفترة الحالية. ومن الاساليب التي تستخدم لهذا الغرض: المغالاة في قيمة الأصول أو زيادة العمر الانتاجي للأصل الثابت، او تخفيض الالتزامات، أو الرسملة التعسفية للمصروفات، أو الاعتراف المبكر أو المزيف للإيراد.
2. تخفيض دخل الفترة الحالية بغرض تضخيم دخل الفترات المستقبلية عن طريق تخفيض إيرادات الفترة الحالية أو عن طريق تضخيم مصروفات الفترة الحالية.

ومن المؤكد أن هذه الممارسات المحاسبة الاحتيالية تحل بالعلاقة بين صافي الدخل والتدفق النقدي التشغيلي، والتي سيتم

توضيحها بالفقرة التالية.

العلاقة بين صافي الدخل والتدفق النقدي التشغيلي⁽²³⁾

عندما تؤدي الممارسات الاحتيالية إلى ارتفاع دخل المنشأة وإظهار موقفها المالي بشكل أقوى من الحقيقة، فإن ذلك لا يولد تدفق نقدي تشغيلي، فمثلاً عندما تلجأ الإدارة إلى تقييم الأصول التي لا تخضع للإهلاك كالمخزون بأكبر مما يمكن تحقيقه من خلال عمليات التشغيل للمنشأة، فإن ذلك سيؤدي إلى تضخيم دخل المنشأة مقابل تأجيل المصاريف والخسائر⁽²⁴⁾، وكذلك الحال عند تقييم المدينين والتقرير عن صافي القيمة القابلة للتحقق من خلال تقليل قيمة المصروف المسجل كمخصص للديون المشكوك، ومن ثم فإن التقييم المغالى فيه أو المتفائل للأصول يؤدي إلى زيادة الدخل ولكن لا يصاحبه أي زيادة في التدفق النقدي التشغيلي. لهذا فان مقارنة التدفق النقدي التشغيلي مع الدخل التشغيلي سوف يساعد

في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي الذي قامت به إدارة المنشأة لتضخيم صافي الدخل, وخاصة اذا تمت هذه المقارنة عبر فترات من الزمن.

وحتى يتمكن المراجع من اكتشاف عمليات الاحتيال المالي وتقييم الأداء التشغيلي للمنشأة بكفاءة عالية من خلال هذه المقارنة, ينبغي عليه أن يتنبه الى المشاكل المرتبطة بالتدفق النقدي التشغيلي التي قد تؤدي إلى حسابه بطريقة خاطئة, قد تقوده إلى نتائج مضللة. وترجع المشاكل المرتبطة بالتدفق النقدي التشغيلي بعموم القواعد المحاسبية المستخدمة في حسابه أو بعدم ملائمة تفسير تلك القواعد أو التعمد باستغلال هذا الغموض للتقرير عن تدفق نقدي تشغيلي غير حقيقي. كما قد يتطلب الأمر القيام ببعض التعديلات على صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل المستخرج من قائمة التدفقات النقدية قبل استخدامه في هذه المقارنة للوصول إلى تدفق نقدي تشغيلي معدل. حبت يكون هذا التعديل ضرورياً في حالة وجود بنود ضمن مكوناته تتسم بأنها ذات قيمة كبيرة وغير عادية أو أنها بنود نادرة الحدوث, أو في حالة وجود بنود مصنفة وفقاً للمعايير الدولية ضمن التدفق النقدي التشغيلي إلا أنه يمكن أن تكون بعيدة عن الأنشطة التشغيلية الرئيسية للمنشأة. وبشكل عام ينبغي استبعاد آثار البنود التالية للحصول على تدفق نقدي تشغيلي معدل ناتج عن عمليات التشغيل المستمرة (25).

- استبعاد آثار بنود التدفقات النقدية الداخلة والخارجة غير المتكررة (مثل التدفق النقدي من بيع وشراء أوراق مالية بغرض المتاجرة والمدفوعات النقدية المتعلقة بإعادة الهيكلية).

- استبعاد أثر البنود المصنفة بطريقة خاطئة ضمن التدفق النقدي التشغيلي في حين تتعلق أنشطة استثمارية أو تمويلية. ويلاحظ أيضاً أن معظم هذه البنود يقابلها بنود مناظرة لها في قائمة الدخل (مثل مصروف الالتزامات القضائية، نفقات إعادة الهيكلية .. الخ), وأن قليل من هذه البنود لا يقابلها بنود مناظرة لها في قائمة الدخل (مثل التغيير الكبير في رأس المال العامل).

وعليه يمكن اعتبار صافي التدفق النقدي التشغيلي المعدل الناتج عن عمليات التشغيل المستمرة هو المؤشر الأساسي للأداء التشغيلي للشركة والأساس الذي يمكن الاعتماد عليه في عمل توقعات للتدفقات النقدية التشغيلية في المستقبل, وفي المقارنة مع صافي الدخل المعدل الناتج عن عمليات التشغيل المستمرة لاكتشاف عمليات الاحتيال المالي الذي قد تقوم به إدارة المنشأة, باستخدام المؤشرات التالية⁽²⁶⁾:

1) **مؤشر التدفق النقدي التشغيلي المعدل إلى الدخل:** يحدد بقسمة صافي التدفق النقدي المعدل الناتج عن عمليات التشغيل المستمرة على الدخل المعدل الناتج عن عمليات التشغيل المستمرة. وتساعد قيمة هذا المؤشر في كشف الممارسات الاحتيالية التي تؤدي إلى زيادة صافي الدخل المقرر عنه في قائمة الدخل, والتي لا ينتج عنها أية تدفقات نقدية تشغيلية.

الوضع الطبيعي ثبات هذا المؤشر مقارنة بالفترات السابقة أو بالمتوسط وأن يكون أكبر من الواحد الصحيح. أما الانخفاض على مدار عدة فترات زمنية فيعني نمو الدخل بمعدل أسرع من التدفق النقدي التشغيلي, كما أن الانخفاض إلى أقل من الواحد الصحيح يشير إلى أن أنشطة التشغيل بالشركة لا تولد تدفق نقدي مقبول, ويشير التذبذب في المؤشر إلى أن

سياسة الإنتاج والبيع غير مستقرة، مما ينعكس على مستوى السيولة في نهاية كل عام، وقد يكون الارتفاع المفاجئ للمؤشر دليلاً على إدارة المكاسب وتقليلها في الفترة الحالية وتخزينها لفترة مستقبلية.

وفي إطار هذا المؤشر يمكن الحصول على مؤشر آخر يقوم على احتساب نسبة التغير في صافي التدفق النقدي المعدل الناتج عن عمليات التشغيل المستمرة خلال عدة فترات وقسمتها على نسبة التغير في الدخل المعدل الناتج عن عمليات التشغيل المستمرة خلال الفترة نفسها، وعندما يكون الناتج أقل من الواحد الصحيح، فإن ذلك يشير إلى نمو الدخل بمعدل أسرع من نمو التدفق النقدي التشغيلي خلال الفترة، ومن ثم وجود ممارسة احتيالية خلال تلك الفترة.

2) هامش النقدية المفرطة: يعد هذا المؤشر من أكثر المقاييس فعالية في اكتشاف الدخل المتلاعب فيه، والذي لا يقابله تدفق نقدي تشغيلي، ينعكس في النهاية في ظهور مشاكل تشغيلية في المنشأة، تأمل إدارتها في إصلاح هذه المشاكل قبل اكتشاف التلاعب المحاسبي، من خلال محاولتها إخفاء هذه المشاكل أو خلق صورة أفضل لمكاسبها ووضعها المالي، ويكمن حساب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

$$\left[\frac{\text{صافي التدفق النقدي المعدل الناتج من عمليات التشغيل المستمرة} - \text{الدخل المعدل الناتج من عمليات التشغيل المستمرة}}{\text{إيراد المبيعات}} \right] \times 100$$

يقيس هذا المؤشر الزيادة في التدفق النقدي التشغيلي عن الدخل التشغيلي كنسبة من الإيراد، بمعنى آخر يقيس قدرة المنشأة على توليد تدفق نقدي تشغيلي مقارناً بدخلها التشغيلي، مما يمكن من اكتشاف عمليات الاحتيال المالي إن وجدت. ويشير ثبات هذا المؤشر عبر الزمن إلى وجود ممارسات احتيالية والعكس.

المبحث الثالث - الدراسة التطبيقية

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها قام الباحث بالتحقق من صلاحية المؤشرات المقترحة وقدرتها على اكتشاف الاحتيال المالي في الواقع العملي، من خلال دراسة تطبيقية على شركة موبايلي السعودية، التي قامت في عام 2015م بالإعلان عن تخفيض إيراداتها العامي 2014م و2013م التي سبق أن أعلنت عنها، بمبلغ 3.735 مليون ريال، نتيجة اكتشاف خطأ في توقيت الاعتراف بالإيرادات المتعلقة ببرنامج الترويج، وبسبب تغيرها لبعض سياساتها المحاسبية التي أدت إلى تضخيم أرباح تلك الفترتين، وتتطلب منها التعديل حسب تقرير الشركة، التي لم تسلم بدورها من اتهامها من قبل البعض بأنها سعت إلى تضخيم أرباحها وتجميل قوائمها المالية، وهو ما أعده احتيال مالي. وقد أدى ذلك إلى هبوط شهرة الشركة لأول مرة بتاريخ الشركة بنسبة 4% من قيمتها.

ولغرض بيان قدرة المؤشرات المقترحة على اكتشاف الاحتيال المالي سيتم التعامل مع خطأ تضخيم إيرادات الشركة وتصحيحه فيما بعد على أنه احتيال مالي بغض النظر عن الجانب القانوني أو دوافع القيام به، طالما أنه ظاهرياً يمثل أحد أساليب الاحتيال المالي، ويخدم الهدف العلمي للدراسة. ويترك للقانون توصيف الخطأ.

التعريف بالشركة

شركة موبايلى السعودية (شركة اتحاد اتصالات)، وهي شركة مساهمة سعودية، نشاطها الرئيسي في مجال الاتصالات اللاسلكية، بدأت الشركة عملياتها التجارية في مايو 2005م. يبلغ رأس مالها 7,700 مليون ريال سعودي موزعة على 770 مليون سهم^(*).

مشكلة تعديل وإعادة إصدار القوائم المالية

تضمن تقرير المراجع حول القوائم المالية الموحدة للشركة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014م لفت انتباه مفاده، أن إعادة إصدار القوائم المالية الموحدة المرفقة بتقريره، يعزى الى التغييرات التي قامت بها الادارة في بعض السياسات المحاسبية والسياسة المحاسبية لصافي الممتلكات والمعدات والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة بعد أن تسلمت المجموعة تقريراً موجزاً من هيئة السوق المالية خلال شهر يونيو 2015م. وقد تمثل أثر هذه التغييرات على المعلومات المالية الصادرة سابقاً للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2014 م و 2013م، كما يلي⁽²⁷⁾:

- 1) بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013م الصادرة سابقاً: تمثل الأثر في تخفيض صافي الربح بمبلغ 1,245 مليون ريال سعودي ليصبح صافي الربح 4,692 مليون ريال سعودي. أي بتخفيض الربح بنسبة 19%.
- 2) بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014م الصادرة سابقاً: تمثل الأثر في زيادة خسارة السنة الصادرة سابقاً بمبلغ 662 مليون ريال سعودي، مما أدى إلى ارتفاع صافي خسارة السنة بمبلغ 1,576 مليون ريال سعودي. أي زيادة الخسارة بحوالي 73%.

وبينت الايضاحات المرفقة الأثر على القوائم المالية الموحدة المعاد إصدارها قد شمل تعديل الإيرادات وبنود أخرى ذات صلة، وصافي الربح بالإضافة إلى رصيد الأرباح المبقاة والأرصدة ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م نتيجة خطأ في توقيت الاعتراف بالإيراد الناتج عن أحد البرامج الترويجية. إضافة الى أثر التغير في السياسة المحاسبية للاعتراف بالإيرادات لبعض المعاملات، بما في ذلك التأجير التمويلي، وتعديل المحاسبة عن صافي الممتلكات والمعدات في الفترات الصادرة سابقاً.

جميع البيانات اللازمة للدراسة

لغرض جمع البيانات اللازمة لاختبار قدرة المؤشرات المقترحة على كشف تضخيم الأرباح كأحد اساليب الاحتيال المالي، تم الرجوع الى البيانات المالية المنشورة من قبل الشركة، خلال الفترة الممتدة من بداية ممارستها لنشاطها في عام 2005 وحتى العام 2014^(*)، الذي اعلنت الشركة عن تخفيض أرباحه بعد الاعلان عنها سابقاً، ويظهر جدول رقم (1) بيانات الشركة قبل اعلانها عن خفض أرباحها لعامي 2013م، 2014م.

جدول رقم (1) يوضح بيانات شركة موبايلي قبل الاعلان عن خفض الأرباح -المبالغ بالألف

الإيراد الموجود في قائمة الدخل	الدخل من عمليات التشغيل المستمرة (من قائمة الدخل)	صافي التدفق النقدي التشغيلي (من قائمة التدفقات النقدية)	العام
1,661,737	-1,167,379	2,013,650	2005
6,183,236	700,358	1,325,742	2006
8,440,432	1,379,548	2,153,202	2007
10,794,566	2,091,783	3,546,611	2008
13,058,256	3,013,872	4,245,597	2009
16,013,138	4,211,482	5,469,981	2010
20,052,254	5,083,459	6,673,098	2011
23,642,133	6,017,653	7,036,776	2012
20,083,403	6,676,553	5,590,525	2013
15,748,831	-913,431	6,171,451	2014

كما يبين جدول رقم (2) بيانات إيرادات وأرباح الشركة قبل خفض أرباحها لعامي 2013م، 2014م. وبعد إعادة إصدار القوائم المالية وخفض إيرادات وأرباح العامين 2013م، 2014م.

جدول رقم (2) بيانات إيرادات وأرباح الشركة قبل وبعد خفض أرباحها -المبالغ بالألف

مقدار التخفيض	العام	العام	قبل التخفيض	بعد التخفيض	مقدار التخفيض	
					نسبة	مبلغ
53%	2013	الإيراد	20,083,403	18,102,667	-1,980,736	
47%	2014		15,748,831	13,995,017	-1,753,814	
100%			اجمالي التخفيض		-3,734,550	
75%	2013	الدخل التشغيلي	6,676,553	4,691,908	-1,984,645	
25%	2014		-913,431	-1,575,805	-662,374	
100%			اجمالي التخفيض		-2,647,019	

المصدر/ من اعداد الباحث بناءً على بيانات إعادة إصدار القوائم المالية عن عام 2014م

معالجة البيانات واستخراج مؤشرات التقييم

يظهر جدول رقم (3) قيم المؤشرات المالية المستخرجة من البيانات الواردة في جدول رقم (1) والمستخدم للتحقق من وجود ممارسات احتيالية أو تلاعب بأرقام الدخل. مع العلم أن الباحث لم يجد مبرراً لتعديل قيم التدفق النقدي التشغيلي والدخل التشغيلي على النحو المبين في متن الدراسة، ولذا اعتمد الأرقام الواردة في القوائم المالية دون تعديل.

جدول رقم (3) يوضح قيم المؤشرات المالية المقترحة للتقييم في شركة موبايلى

العام	مؤشر التدفق النقدي التشغيلي إلى الدخل التشغيلي	هامش النقدية الزائدة	الزيادة في التدفق النقدي التشغيلي عن الدخل التشغيلي	نسبة التغير في التدفق النقدي التشغيلي الى التغير في الدخل التشغيلي
2005	-1.72	191%	3,181,029	-----
2006	1.89	10%	625,384	21%
2007	1.56	9%	773,654	64%
2008	1.7	13%	1,454,828	125%
2009	1.41	9%	1,231,725	45%
2010	1.3	8%	1,258,499	73%
2011	1.31	8%	1,589,639	106%
2012	1.17	4%	1,019,123	30%
2013	0.84	-5%	-1,086,028	-188%
2014	-6.76	45%	7,084,882	-9%

من خلال النتائج المعروضة في جدول رقم (3) يخلص الباحث إلى النتائج التالية:

1. مؤشر التدفق النقدي التشغيلي إلى الدخل التشغيلي: يلاحظ أن قيمة المؤشر كانت سالبةً عند بداية الشركة ممارسة نشاطها التجاري عام 2005م بسبب الخسائر التي حققتها ذلك العام، ولا يعني ذلك وجود ممارسات احتيالية أو تضخيم دخل، لأن نتيجة النشاط خسارة، والشركة في بداية انطلاق نشاطها. ومنذ العام التالي أصبحت قيمة المؤشر أكبر من الواحد الصحيح، واستمر على ذلك خلال الفترة من عام 2006م إلى عام 2012م، وهو وضع طبيعي، لكن انخفاض قيمة المؤشر تدريجياً على مدار تلك الأعوام حتى وصل إلى أقل معدل وهو 1.17 في عام 2012م، بعد أن كانت قيمته 1.89 في عام 2006م، هو مؤشر على أن الدخل التشغيلي كان ينمو خلال تلك الفترة بمعدل أسرع من معدل نمو التدفق النقدي التشغيلي. كما أن استمرار هذا المؤشر بالانخفاض إلى أن أصبحت قيمته 0.84، في العام 2013م، وهي أقل من الواحد الصحيح، هو دليل بأن أنشطة التشغيل بالشركة أصبحت في 2013م لا تولد تدفق نقدي مقبول، ولعل انخفاض التدفق النقدي التشغيلي عن الدخل التشغيلي بمبلغ 1,086 مليون ريال، في العام ذاته، ولأول مره في تاريخ الشركة ينخفض التدفق النقدي التشغيلي عن الدخل التشغيلي، يؤكد الاستنتاج الذي توصلنا إليه. وكذلك الحال بالنسبة لعام 2014م التي أصبحت فيه قيمة المؤشر سالبةً -6.76.

كما لوحظ على نسبة التغير في صافي التدفق النقدي الناتج عن عمليات التشغيل خلال فترات الدراسة مقارنة بنسبة التغير في الدخل الناتج عن عمليات التشغيل المستمرة خلال الفترة نفسها، كانت أكبر من الواحد الصحيح خلال الفترة من عام

2006م الى عام 2012م، بينما أصبحت هذه النسبة في العام 2013م، قيمة سالبة، بلغت -188، وهو ما يشير إلى نمو الدخل بمعدل أسرع من نمو التدفق النقدي التشغيلي خلال هذا العام، ويشير بالتالي الى احتمال وجود ممارسة احتيالية خلال عام 2013م. وهو بالفعل ما أعلنت عنه الشركة لاحقاً وقامت بتخفيضه بمبلغ 1,985 مليون ريال حسب ما تم بيانه في جدول رقم (2) أعلاه، والذي كان يمثل ما نسبته 75% من مبلغ التخفيض البالغ 2,647 مليون ريال، الذي أعلنت الشركة تخفيضه للعامين 2013م. 2014م. كما أن قيمة هذه النسبة السالبة 9%- خلال عام 2014م تعكس أيضاً زيادة غير حقيقية في الدخل التشغيلي، وهو ما أعلنت الشركة لاحقاً عن بخفيضه بمبلغ 662 مليون ريال حسب ما تم بيانه في الجدول رقم (2) أعلاه، والذي كان يمثل ما نسبته 25% من اجمالي التخفيض.

2. هامش النقدية الزائدة: تراوحت الزيادة في التدفق النقدي التشغيلي عن الدخل التشغيلي كنسبة من الإيراد خلال الأعوام من 2006م الى 2012م بين 4%، 10%، بينما أصبحت قيمة المؤشر عام 2013م -5% (بالسالب)، مما يشير الى تضخيم الدخل، بدخل لا يقابله تدفق نقدي تشغيلي بمقدار 5% من الإيراد البالغ 20,083 مليون ريال، أي حوالي 1,086 مليون ريال.

وقد اتضح فيما بعد أن التخفيض في إيراد عام 2013م المعلن عنه من قبل الشركة كان يعادل مبلغ 1,981 مليون ريال (20,083 - 18,103)، منه مبلغ 1,077 مليون ريال بسبب التغير في السياسة المحاسبية للاعتراف بالإيرادات لبعض المعاملات، شاملاً التأجير التمويلي (وهو قريب جداً من المبلغ الذي اعتبره مؤشر هامش النقدية الزائدة اعلاه دخلاً غير حقيقياً، والبالغ 1,086 مليون ريال) ومبلغ 258 مليون ريال اهلاك اضافي بسبب تعديل المحاسبة عن صافي الممتلكات والمعدات. والباقي يخص معالجة الخطأ في توقيت الاعتراف بالإيراد الناتج عن أحد البرامج الترويجية. ويلاحظ أما قيمة هذا المؤشر في عام 2014م والبالغة 45%، فكانت تعكس الزيادة الكبيرة في مبلغ التدفق النقدي التشغيلي عن الخسارة التشغيلية بمبلغ 7,085 مليون ريال.

وللوقوف على نتائج هذه المؤشرات بعد قيام الشركة بتصحيح الأخطاء واعادة اصدار القوائم المالية، يوضح جدول رقم (4) مقارنة لقيم هذه المؤشرات المالية خلال العامين 2013م، 2014م والمستخرجة من بيانات الشركة قبل وبعد تعديل ارقام العامين واعادة اصدار قوائم مالية معدلة.

جدول رقم (4) مقارنة بين قيم المؤشرات قبل وبعد تصحيح الأخطاء وإعادة الاصدار

2014		2013		العام
بعد التخفيض	قبل التخفيض	بعد التخفيض	قبل التخفيض	
-3.92	-6.76	1.19	0.84	التدفق النقدي التشغيلي إلى الدخل التشغيلي
55%	45%	5%	-5%	هامش النقدية الزائدة
7,747,256	7,084,882	898,617	-1,086,028	زيادة التدفق النقدي التشغيلي عن الدخل التشغيلي
-8%	-9%	93%	-188%	نسبة التغير في التدفق النقدي التشغيلي الى التغير في الدخل التشغيلي

ومن خلال النتائج المعروضة في هذا الجدول يتبين أن مؤشرات عام 2013م قد أظهرت أن مؤشر التدفق النقدي التشغيلي إلى الدخل التشغيلي قد أصبح بعد تخفيض الدخل ومعالجة الخطأ قد أصبح أكبر من الواحد الصحيح, بعد أن كانت قيمته 0.84, وكذلك الحال لمؤشر هامش النقدية الزائدة, الذي أصبحت قيمته بعد المعالجة موجبةً بعد أن كانت سالبةً في وجود تضخيم الربح قبل تخفيضه, لتعكس قيمة المؤشرين بوضوحاً طبيعياً بعد تصحيح أخطاء تضخيم أرباح الشركة في السابق. وهو ما يقدم دليلاً إضافياً على قدرة هذه المؤشرات على كشف تضخيم أرباح الشركة وكشف الممارسات الاحتيالية.

أما مؤشرات عام 2014م فقد ظهرت تحسناً بعد تصحيح أخطاء تضخيم أرباح الشركة, لكن خسارة النشاط التشغيلي أظهرت بعض القيم سالبةً, كون أحد مكونات النسبة يحمل إشارة سالبة تعكس خسارة النشاط, وفي الحقيقة, لن يكون منطقياً الحديث عن افتراض تضخيم أرباح الشركة, كون نتيجة النشاط خسارة وليس ربح. أما مؤشر هامش النقدية الزائدة, الذي ارتفعت قيمته قليلاً, فهو يعكس تصحيح أخطاء زيادة خسارة الشركة بمبلغ 662 مليون ريال المشار إليه سابقاً.

ويخلص الباحث من خلال هذه النتائج إلى ما يلي:

- أن استخدام مؤشرات التدفق النقدي المقترحة قد كشفت عن تضخيم دخل العامين 2013م, 2014م في شركة موبايي, كما أنها أكدت صحة التعديل الذي قامت به الشركة عند إعادة اصدار القوائم المالية الموحدة لمعالجة تضخيم الدخل المعلن عنه سابقاً, وازهاره بالقيم الصحيحة. خاصة ما يتعلق بعام 2013م الذي ظلت نتيجته ربحاً بعد التعديل.
- تقدم النتائج دليلاً على أن تضخيم دخل وإيرادات عامي 2013م, 2014م ثم تخفيضهما عند إعادة اصدار القوائم المالية الموحدة تم في ظل ثبات مبلغ التدفق النقدي التشغيلي, الذي ظل ثابتاً ودون تعديل بعد تخفيض الدخل التشغيلي, لأن النقد حقيقي وملموس ويمكن قياسه, بينما الدخل التشغيلي هو رأي يعبر عنه, ويتدخل عنصر التقدير البشري في تقدير بعض مكوناته. مما يؤكد فعالية الاعتماد على مؤشر التدفق النقدي التشغيلي للحكم على معقولية الأرصدة محل المراجعة.

➤ تعكس نتائج الدراسة التطبيقية المكاسب التي يمكن الحصول عليها عند اعتماد مراجعي الحسابات على مؤشرات التدفق النقدي في كشف الممارسات الاحتيالية, ومن ثم تحسين كفاءة وفعالية عملية المراجعة, وتجنب المراجعين من العقوبات التي قد تطالهم جراء عدم كشف الممارسات الاحتيالية. وبناءً عليه يتوصل الباحث إلى أنه يمكن الاعتماد على مؤشرات التدفق النقدي للتنبؤ بمدى وجود ممارسات احتيالية في البيانات محل المراجعة.

نتائج الدراسة

في ضوء الدراسة التحليلية والتطبيقية توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1. تتفوق النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية على نظيراتها التقليدية في مجال تقييم الأداء التشغيلي للمنشأة، وخاصة في مجالات تقييم السيولة والربحية. وتقييم المديونية، وتغطية النفقات الرأسمالية.
2. أن كلاً من مؤشر التدفق النقدي التشغيلي المعدل إلى الدخل التشغيلي المعدل ومؤشر هامش النقدية المفرطة يعدان قد اثبتا قدرتهما في اكتشاف تضخيم الدخل والاحتيال المالي الذي تضمنته القوائم المالية محل الدراسة، والتي أكدت وجوده الشركة المعنية ذاتها في وقت لاحق، وقامت بمعالجته.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث مراجعي الحسابات بما يلي:

1. الاعتماد على النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية عند تحديد مجالات الخطر والمجالات التي تتطلب فحص أكبر عند تخطيط عملية مراجعة الى جانب اعتمادهم على النسب التقليدية، لما ثبت من تغلبها على المحددات التي تقلل من فعالية النسب التقليدية في مجال تقييم أداء المنشأة.
2. الاعتماد على المؤشرات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية، وخاصة مؤشر التدفق النقدي التشغيلي المعدل إلى الدخل التشغيلي المعدل ومؤشر هامش النقدية المفرطة عند تقييم مخاطر وجود احتيال مالي في القوائم المالية محل المراجعة، والذي يصعب اكتشافه باستخدام النسب المالية التقليدية المشتقة من قائمتي الدخل والمركز المالي.

مراجع الدراسة

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة"، ترجمة جمعية الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نيويورك، مطابع الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010 م.
2. دحدوح، حسين أحمد، "مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول، 2006.
3. الصوري، محمد أحمد عبد الحميد، "دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية" رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزه، 2013.
4. لطفي، أمين السيد، دراسة اختباريه لتأثير استخدام وسائل دعم القرار على تقييم المراجعين لمخاطر غش الإدارة واختبار إستراتيجيات المراجعة اللاحقة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العلوم الإدارية، كلية التجارة، بني سويف، جامعة القاهرة، العدد الأول، مارس، 2000.
5. مصطفى، صادق، "دور الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش الإدارة" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير 2002.
6. مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر، 2006.
7. ناصر، صفاء علي، واحمد، آمنة شهاب، "اكتشاف الاحتيال المالي باستخدام بعض الطرق الاحصائية- دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة علوم المستنصرية، المجلد 28، العدد الأول، 2017.
8. Arens, A. R. & Beasley M., "Auditing And Assurance Services: An Integrated Approach", Prentice Hall ,New Jersey , Tenth Edition, 2005.

9. Arens, A. R. & Beasley M., "Auditing And Assurance Services: An Integrated Approach", Prentice Hall ,New Jersey , Tenth Edition, 2005.
10. Andreas," Analysis of Operating Cash Flow to Detect Real Activity Manipulation and Its Effect on Market Performance", International Journal of Economics and Financial, Vol. 7, Issue 1, 2017.
11. Bell, T. B. And Carcello, J., "A Decision Aid For Accessing The Likelihood Of Fraudulent Financial Reporting Auditing, A Journal Of Practice & Theory, 19 Spring, 2000.
12. Boynton, W. C. and Kell, G.,"Planning Audit Program", Modern Auditing,1996, Sixth Edition, 1996.
13. Carslaw, C.A., and Mills, J.R., Developing Ratios for Effective Cash Flow Statement Analysis , Journal of Accountancy, November, 1999.
14. Danel, Morrill, , "Professional Judgment And Departures From GAAP: Judgment In Jeopardy Revisited",Canadian Accounting Perspectives, Vol. 4, No. 2. 2005.
15. Eyisi A. S. and Okpe I.I., "The Impact of Cash Flow Ratio on Coparate Performance", Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.6, 2014.
16. Friedlob, G.T., and Schneider, L.L.F.. Essentials of Financial Analysis. New Jersey: Wiley. 2007.
17. Guan, L., , K.,and Wetxel, T., Ratiio Analysis – predictor of Fraud, annual midyear AAA Auditing section conference, Houston Rutgers, Retrieved, September, 16,2001.
18. Hyals, Rebert E. and Rebert H. Ashton ,”Audit Detection of Financial Statement Errors”, The Accounting Review, Vol 11, No.4, October 1982.
19. IFAC, Handbook of International Auditing, Assurance, and Ethics Pronouncements 2005, 2005.
20. Kieso, et al . , International Accounting. New Jersey, Wiley, 2005.
21. Lin Kenny Z; Fraser Lan A. M; Hatherly David J, "An Experimental Study Of Auditor Analytical Review Judgments", Journal Of Business Finance And Accounting, Sep./Oct, Vol. 27, No. 7/8, 2010.
22. Maxwell S. A., "Cash Flow Ratio As A Measure Of Performance Of Listed Companies In Emerging Economies: The Ghana Example", Clements University,Turks And Caicos Islands,, PHD, March, 2010.
23. Mulford ,C., & Comiskey, E., "Creative Cash flow Reporting: Uncovering Sustainable financial Performance " , John Wiley & Sons , New Jersey ,2005.
24. Mulford, C.W. and Comiskey, E.E., "The financial numbers game: detecting creative accounting practices. New York: Wiley. 2002.
25. Okaro, S.C & others," Corporate Fraud in Nigeria- A Two Case Study", International Journal of Research in Management,V.6,N.3. 2013.
26. Roehl, A. M, and Bragg, S. M., The Controllers Function: The Work of the Managerial Accountant. New Jersey: Wiley, 2008.
27. Ross K. , "Liquidity Analysis Using Cash Flow Ratios and Traditional Ratios: The Telecommunications Sector in Australia", Journal of New Business Ideas & Trends, 10(1), 2012.
28. Sadra, Levy, On display at Fairfield County museums, Fairfield County Business Journal, Vol. 36, Issue 25,2001.
29. Schroeder, et al . , Accounting Theory and Analysis, Text Cases and Readings, New Jersey, Wiley, 2009.
30. Shi, X.H. and Wu, T., "Financial Constraints, Financing Channels and Corporations' R&D Investment. ", Open Journal of Social Sciences, 4, 2016.
31. Silverstone , HZ , & Sheet z, M. , " Forensic Accounting and Fraud Investigation for Non-Experts" John Wiley & Sons. New Jersey , 2004.
32. Wright, Arnold & Ashton Robert A., "Identifying Audit Adjustments With Attention-Directing Procedures", The Accounting Review, Vol. 64, Issue 4, October,1989.
33. <https://www.mobily.com.sa>

(1) Boynton, W. C. and Kell, G.,"Planning Audit Program", Modern Auditing,1996, Sixth Edition, 1996,P.41

(2) Bell, T. B. And Carcello, J., "A Decision Aid For Accessing The Likelihood Of Fraudulent Financial Reporting Auditing, A Journal Of Practice & Theory, 19 Spring, 2000.

(3) لظفي، أمين السيد، دراسة اختباريه لتأثير استخدام وسائل دعم القرار على تقييم المراجعين لمخاطر غش الإدارة واختبار إستراتيجيات المراجعة اللاحقة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العلوم الإدارية، كلية التجارة، بني سويف، جامعة القاهرة، العدد الأول، مارس، 2000.

(4) Sadra, Levy, On display at Fairfield County museums, Fairfield County Business Journal, Vol. 36, Issue 25,2001.

(5) Guan, L., K.,and Wetxel, T., Ratiio Analysis – predictor of Fraud, annual midyear AAA Auditing section conference, Houston Rutgers, Retrieved, September, 16,2001.

(6) مصطفى، صادق، "دور الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش الإدارة" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير 2002م.

(7) دحدوح، حسين أحمد، "مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول، 2006.

(8) الصوري، محمد أحمد عبد الحميد، " دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية" رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزه، 2013 .

(9) ناصر، صفاء علي، واحمد، آمنة شهاب، "اكتشاف الاحتيال المالي باستخدام بعض الطرق الاحصائية- دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة علوم المستنصرية، المجلد 28، العدد الأول، 2017.

(10) Eyisi A. S. and Okpe I.I., "The Impact of Cash Flow Ratio on Coparate Performance", Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.6, 2014, P. 150 .

(11) Okaro, S.C & others, " Corporate Fraud in Nigeria- A Two Case Study", International Journal of Research in Management, V.6,N.3. 2013, p9.

(12) يرجع الي:

- Schroeder, et al ., Accounting Theory and Analysis, Text Cases and Readings, New Jersey, Wiley, 2009, P 156.

- Ross K. , "Liquidity Analysis Using Cash Flow Ratios and Traditional Ratios: The Telecommunications Sector in Australia", Journal of New Business Ideas & Trends, 10(1), 2012.pp. 1-13.

(13) Kieso, et al . , International Accounting. New Jersey, Wiley, 2005, P.196.

(14) Eyisi A. S. and Okpe I.I., p152..

(15) Roehl, A. M, and Bragg, S. M., The Controllers Function: The Work of the Managerial Accountant. New Jersey: Wiley, 2008,p. 329.

(16) Friedlob, G.T., and Schneider, L.L.F.. Essentials of Financial Analysis. New Jersey: Wiley. 2007, P 9.

(17) مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر، 2006، ص162.

(18) Carslaw, C.A., and Mills, J.R., Developing Ratios for Effective Cash Flow Statement Analysis , Journal of Accountancy, November, 1999, pp 70-63.

يرجع على سبيل المثال إلى:(19)

- Shi, X.H. and Wu, T., "Financial Constraints, Financing Channels and Corporations' R&D Investment. ", Open Journal of Social Sciences, 4, 2016, p249.

- Mulford ,C., & Comiskey, E., "Creative Cash flow Reporting: Uncovering Sustainable financial Performance ", John Wiley & Sons , New Jersey ,2005, P7.

(20) IFAC, Handbook of International Auditing, Assurance, and Ethics Pronouncements, 2005,PP. 312-315.

(21)الاتحاد الدولي للمحاسبين ، " إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة" ، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نيويورك، مطابع الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010 م.

(22) Mulford, C.W. and Comiskey, E.E., "The financial numbers game: detecting creative accounting practices. New York: Wiley. 2002, p221.

يرجع الي:(23)

- Maxwell S. A., "Cash Flow Ratio As A Measure Of Performance Of Listed Companies In Emerging Economies: The Ghana Example", Clements University, Turks And Caicos Islands,, PHD, March, 2010, Pp 31-34.

Andreas," Analysis of Operating Cash Flow to Detect Real Activity Manipulation and Its Effect on Market Performance", International Journal of Economics and Financial, Vol. 7, Issue 1, 2017.p525.

(24) Mulford ,C., & Comiskey, E.,, Op.Cit.,, P288.

(25) Ibid, P375.

(26) Ibid, P375.

(*) لمزيد من المعلومات حول الشركة يرجى الاطلاع على موقع الشركة, من خلال الرابط التالي:

<https://www.mobily.com.sa>

(27) لمزيد من التفاصيل, يرجى الاطلاع على القوائم المالية الموحدة المعاد إصدارها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 م, من خلال الرابط التالي:

<https://www.mobily.com.sa>

(*) تم الحصول على القوائم المالية للشركة عن طريق الموقع التالي:

<https://www.mobily.com.sa>